الفصل الأول

العلاقات العربية الصينية

أولاً: الإمكانيات الاقتصادية:

تعود العلاقات العربية الصينية إلى عهود سحيقة في القدم، فقد كان الصينيون يستوردون المعادن من المنطقة العربية، إضافة إلى العلاقات الحضارية والعلمية التي تشكلت بفعل التبادل التجاري والحضاري بين الصينيين والعرب، وهو ما شكل أساس دعم الصين للقضايا العربية.

ويرجع كثير من الباحثين بداية العلاقات بين الصين وبلاد العرب إلى أزمان سحيقة، فقد تحدثت كتب التاريخ عن طريق كان يمتد من مناجم النحاس في شبه جزيرة سيناء إلى بلاد الصين مارا ببابل. وذكرت الكتب كثيرا من الطرق التي كانت تربط عبر البحر بين مناطق جنوب الصين وشبه جزيرة العرب، وعبر القرون أنتجت العلاقات بين العرب والصين تفاعلات قوية في ظل الحضارات العربية القديمة: الفرعونية في مصر والبابلية في

بلاد الرافدين، بالإضافة إلى مساهمات الرحالة والجغرافيين والمؤرخين العرب الذي زاروا الصين ووصفوها وتحدثوا عنها أمثال المسعودي واليعقوبي والإدريسي والحمودي وابن بطوطة وغيرهم.

وتشير المراجع التاريخية أن كلا من مكة المكرمة وظفار والمدينة المنورة وعدن ومصر ومقديشو والإحساء والعراق قد سبق لها أن بعثت رسلا إلى الصين ليقدموا المنتجات المحلية على شكل هدايا ويمارسون التجارة، فاستقبلتهم حكومة الصين بحفاوة بالغة، ولما خرج تشنج خه في رحلته السابعة إلى المحيط الهندي عام ١٤٣١ حمل معه هدايا هذه البلدان إلى الصين[1]، وحكومة منج (في بكين) لم تشتر هذه السلع من تلك البلدان فحسب، بل كلفت أسطول تشنج خه بنقلها من هذه البلدان، الأمر الذي دل على اهتمامها بتنمية العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلدان العربية.

وقد ظلت عدن الواقعة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر همزة وصل بين الشرق والغرب، وميناء لعبور التجارة العالمية،

---

[1] التنين العظيم، "الصين والعرب تاريخ حضاري أنتج علاقات إستراتيجية"، العدد ٦٩٦، ١٧/سبتمبر٢٠٠٤.

وبخاصة الصينية العربية، حيث المناخ معتدل والمنتجات متوفرة. وقد وصف الصينيون البلدان العربية التي زارتها أساطيلهم فكتبوا عن عدن وتجارتها وأهميتها الإستراتيجية، واهتموا بظفار التي لها ميناء على الساحل الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة العرب وقد سبق لها أن كانت ملتقى للتجار القادمين من شتى الأرجاء، وزارها أسطول تشنج خه أكثر من مرة، وزاروا مكة، وكتبوا لإمبراطورهم يصفون تميز مكة بقوة أبنائها ووفرة إنتاجها وطيب تقاليدها. وقد اتفق لتشنج خه خلال رحلته السابعة إلى المحيط الهندي أن أرسل رجالاً إليها حيث قاموا بالتجارة مع أهلها ورسموا الكعبة، وعادوا بهذا الرسم إلى البلاط الإمبراطوري.

لقد قام تشنج خه برحلاته السبع إلى المحيط الهندي وزار فيها عددا كبيراً من البلدان العربية، وهو ما أسفر عن توافد رسل البلدان العربية إلى الصين في زيارات متتابعة، مما أدى إلى كسر الجمود الذي أصاب العلاقات الاقتصادية الصينية العربية، وجعل التجارة متبادلة بعد أن كانت من طرف واحد ومشروطة بدفع الجزية والإتاوة، فتحقق تقدم جديد في هذه العلاقات، ولكن لم يتح لهذا الوضع الملائم أن يستمر طويلاً.

وكانت قوافل التجارة تجوب العديد من بلاد العرب وفارس

في الاتصالات التجارية المعروفة بطريق الحرير من الصين وحتى أوروبا عبر مسالك ودروب متعددة، منها ما كان يأتي في شمال جزيرة العرب ، ومنها ما كان يأتي في مناطق من جنوبها، وتعزز ذلك عبر طريق الحرير البحري الذي كان هو حلقة الوصل بين جنوب الصين وبين البلاد العربية الواقعة على المحيط الهندي وبحر العرب، وبخاصة بلاد عمُان وعدن ومدن البحر الأحمر حتى مدينة الإسكندرية على البحر المتوسط.

غير انه من المؤكد أن ظهور الإسلام وامتداد الفتوحات العربية الإسلامية إلى أسيا الوسطى، ثم قدوم المسلمين العرب إلى بلاد الصين سواء بغرض التجارة أو الدعوة في القرن السابع الميلادي كان علامة فارقة في تاريخ العلاقات الصينية العربية، لعل ابرز إفرازاتها كانت بذر النواة الأولى للصينيين العرب، ذلك أن المسلمين الذين قدموا إلى الصين واستقروا بها وكان معظمهم من العرب تزوجوا من الصينيات وأقاموا أسراً استقرت على الأرض الصينية حتى تشكلت قومية صينية جديدة تحمل اسم (هوي) هي ثمرة هذا التزاوج الصيني العربي[٢].

---

[٢] نفس المصدر السابق

ويشكل المسلمون الصينيون شطراً من الأمة الصينية الكبرى، ويزيد عدد نفوس ذوي الأصول العربية منهم عن ثمانية ملايين نسمة، وهي موزعه في أنحاء الصين كلها ولكنها مركزة في بعض المناطق جزئياً، حيث أن عدد أبنائها المتواجدين في قاطعات تانسو وننفيشيا وشنغهاي وشنشي وشنكيانج يبلغ نحو ٥٠ بالمائة من مجمل عدد أبنائها في عموم البلاد، وهم أول من اسلموا في تاريخ الصين، وكانوا قد سكنوا الصين في عهود سابقة للإسلام كنتيجة طبيعية للتبادل التجاري الثقافي بين المنطقة العربية والصين، واللغة المتداولة عندهم هي لغة هان حديثاً وكتابة وهي لغة الأكثرية في البلاد[٣].

أما بالنسبة للصين الحديثة فترى الدراسات أن علاقاتها السياسية مع العرب تمتد إلى بدايات القرن الماضي حيث عينت الصين أول قنصل لها في جدة عام ١٩٣٩، ووقع العراق اتفاقية الصداقة العراقية الصينية في مارس ١٩٤٢، وفي عام ١٩٤٤ اعترفت الصين بسوريا ولبنان، واعترفت جميع الدول العربية المستقلة بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وأيدت احتلالها

---

[٣] نفس المصدر السابق

لموقع الصين في الأمم المتحدة حتى حصلت عليه بالفعل في عام ١٩٧١. وقد أيدت الصين الحقوق العربية في مواجهة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، حتى أنها رفضت الاعتراف الإسرائيلي بها عام ١٩٥٣، كما أيدت الثورات العربية المختلفة في أكثر من دولة وارتبطت معها بعلاقات وثيقة.

وتعود العلاقات العربية الصينية في تطورها الحديث إلى الخمسينيات من القرن العشرين، حيث شكل العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ محطة تاريخية في تاريخ العلاقات الصينية العربية، فاثر هذا العدوان تخلت الصين عن موقف المهادنة لإسرائيل ووصفتها للمرة الأولى بأنها أداة للامبريالية الغربية، وبأن القوة الغربية تحاول بالتعاون مع إسرائيل إعادة تثبيت أقدامها في الشرق الأوسط. ويوضح الجدول رقم (١) تواريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية[٤].

[٤] د. محمد عبد الوهاب الساكت" التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين" دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي التاسع للدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٢ -١٣/ مايو٢٠٠٤.

جدول رقم (١)

تواريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية والصين.

الدولة	التاريخ
جمهورية مصر العربية	١٩٥٦/٥/٣٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٥٦/٨/١
الجمهورية اليمنية	١٩٥٨/٩/٢٤
جمهورية العراق	١٩٥٨/٨/٢٥
المملكة المغربية	١٩٥٨/١١/١
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٩٥٨/١٢/٢٠
جمهورية السودان	١٩٥٩/٢/٤
الصومال	١٩٦٠/١٢/١٤
الجمهورية التونسية	١٩٦٤/١/١٠
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٩٦٥/٧/١٩
فلسطين	١٩٦٦
جمهورية جزر القمر	١٩٧٥/١١/١
الجمهورية اللبنانية	١٩٧١/١١/٩
دولة الكويت	١٩٧١/٣/٢٢
الدولة	التاريخ
المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٧٧/٤/١٤
جمهورية جيبوتي	١٩٧٧/٦/٢٥

الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٨/٤/٩
سلطنة عمُان	١٩٧٨/٥/٢٥
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٤/١١/١
دولة قطر	١٩٨٨/٧/٩
مملكة البحرين	١٩٨٩/٤/١٨
المملكة العربية السعودية	١٩٩٠/٧/٢١

وقد شكل الارتباط العلمي والتجاري بين الصين والعالم العربي أهمية في مراحل تاريخية مهمة عاشها العرب عند مفترق الطرق، وكانت الصين إلى جانب أصدقائها العرب في المحن التي تعرضوا فيها إلى أقصى أنواع الضغوط العالمية، ولذا كان العرب يعتبرون الصين صديقاً حقيقياً رغم وجود تحفظات كثيرة في الحقبة الشيوعية أو الحرب الباردة، لكون الشيوعية التي تدين بها الصين وتحكم أيدلوجيتها السياسية تعد لدى العرب والمسلمين إلحاداً ينكرونه، لكن مواقف الصين من القضايا الدولية الحساسة وبخاصة ما يتعلق منها بالعرب كانت مساندة ومكنت للعلاقة القديمة من أن تأخذ مكانها في نسيج العلاقات الدولية.

وتذكر وثائق الجامعة العربية أن الاتصالات بين جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية بدأت بعد سبع سنوات قليلة من

تأسيس الصين الجديدة عام ١٩٤٩ ، ورغم ذلك فأن العلاقات بين الطرفين لم تأخذ شكلها المؤسسي والقانوني إلا في الرابع والعشرين من مايو عام ١٩٩٣ عندما وقعت الجامعة والصين اتفاقاً بإنشاء بعثة دبلوماسية لجامعة الدول العربية الشعبية في جمهورية الصين الشعبية ، وهو ما فتح قناة مباشرة للاتصالات والتبادلات بين الطرفين ، ثم جاء توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجامعة ومنظماتها المتخصصة مع وزارات وهيئات صينية كل في مجاله ، ليعطي هذه العلاقات أطراً مؤسسية تحكم وتنظم الاتصالات والتبادلات المختلفة بين الجانبين.

وبالمقابل كانت المواقف العربية تجاه الصين ترتكز على خلفية تاريخية ايجابية من العلاقات والروابط الحضارية القديمة المتواصلة ما بين الشعبين العربي والصيني. وقد أكدت هذا الكلمات الطيبة التي سجلها الرحالة العرب منذ مئات السنين عن الشعب الصيني حيث أشاروا إلى انه يتصف بالعدل والانضباط وإتقان الصناعات والحكمة.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين كان للتشابه الكبير ما بين القضايا العربية والقضايا الصينية أثره البالغ في تضممنهما من أجل إنهاء السيطرة الأجنبية وتوحيد الأوطان والمحافظة على السيادة وتكريس الجهود لإقرار السلام العادل ، والتنمية الاقتصادية

والاجتماعية المتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد تعتمد في كثير من الأحيان على المعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات مغرضة لمعالجة المشكلات الدولية المختلفة.

وتذكر الدراسات أن المواقف العربي الحالي من القضايا الصينية المختلفة يعتمد على عدد من الاعتبارات أهمها[٥]:

١ - التأييد المستمر والواضح والمؤثر للقضايا العربية من قبل جمهورية الصين الشعبية وهو ما تمثل فيما أعلنته الحكومة الصينية في عدة مناسبات من أنها تتخذ توطيد وتطوير علاقاتها مع الدول العربية جزءاً مهما من سياستها الخارجية وتولي اهتماماً بالغاً للتعاون مع جامعتها وأنها ستعمل دائماً على إقامة علاقات وطيدة متميزة بالاستقرار الطويل والتعاون الشامل مع الجامعة العربية وكافة الدول العربية.

٢ - قرارات الملوك والرؤساء العرب في اجتماعاتهم منذ ١٩٤٦ حتى الآن، حيث أكدوا على أن العرب في موقفهم الدفاعي العادل على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع

---

٥ مدحت أيوب " العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ضوء الصعود الاقتصادي الصيني"، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، مايو ٢٠٠٧.

الصهيونية في العالم العربي، مع التأكيد على حق تقرير المصير للشعوب والإيمان بأن التعاون الإفريقي الآسيوي قاعدة ثابتة للسياسة العربية مع الصين الشعبية لضمان استمرار تأييدها للقضايا العربية وتقديم جميع المساعدات الممكنة لها وفق قرار مؤتمر القمة العربية في ديسمبر ١٩٧٣.

٣ - قرار مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر١٩٩٨ الذي دعا فيه الدول الأعضاء إلى تطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي وعلى مستوى المنظمات العربية المتخصصة في جميع المجالات.

٤ - الاتفاقيات البيانات المشتركة الثنائية بين مختلف البلاد العربية وجمهورية الصين الشعبية والتي تؤكد جميعها على ضرورة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين والتقارب في وجهات النظر في مختلف القضايا الدولية.

وتشير المراجع والوثائق التاريخية إلى أن الدول العربية بدأت بعد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ في ٣٠ مايو ١٩٥٦ (مصر) الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية وسحبت اعترافها بحكومة الصين الوطنية التي كان سفيرها عميداً للسلك الدبلوماسي بالقاهرة، وتوالى بعد ذلك اعتراف بقية الدول العربية ببكين حتى أصبحت جميعها الآن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية.

وأكدت جميع هذه الدول أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين، وان العلاقات بين الطرفين يجب أن يتم على أساس مبادئ التعايش السلمي وعلى تأيد الصين للحقوق العربية وسيادة الدول العربية على أراضيها ومقاومتها للعدوان الاستعماري والصهيوني، والتزام الصين الشعبية بما سبق أن أعلنه رئيس وزراء الصين الراحل شواين لاي أثناء زيارته للقاهرة في عام ١٩٦٤ من مبادئ خمسة تحكم علاقات الصين بالدول العربية، وهي:

١ - تأيد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الامبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد ومن اجل الاستقلال الوطني.

٢ - تأيد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

٣ - تأيد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

٤ - تأيد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

٥ - احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.

وتشير مصادر الجامعة العربية إلى أن مجموعة الدول العربية اهتمت بموضوع تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة خلال الفترة التي اثر فيها تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة خلال الفترة التي أثير فيها من ١٩٤٩ وحتى ١٩٧١ نظراً لأنه كان يمثل نوعا من المحيط العدائي الذي يهدد الاستقرار والوحدة والوجود الصيني، فضلا عن انه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في أسيا وخاصة وفي العالم عامة بدون اشتراك الصين الشعبية في الشئون الدولية وفي الأمم المتحدة، وموافقتها على ما يصدر عنها من قرارات فضلاً عن أن قضية تمثيل حكومة الصين الشعبية في الأمم المتحدة كانت مثالاً فريداً لممارسة القوة في العلاقات الدولية بصفة عامة.

وقد تبلور الموقف العربي في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بالغراد لدول عدم الانحياز عام ١٩٦١ والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة. وقرارات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٦١/٩/١٧ [٦]

أن يترك لكل دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذي تراه أثناء عرض اجتماعها هذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

[٦] التنين العظيم المصدر السابق.

وهكذا، ومنذ عام ١٩٦٥ لم يقتصر دور معظم الدول العربية على تأييد تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة بل اشترك بعضها في تقديم مشروعات القرارات الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي توقع المحللون انهيار الصين أيضاً بوصفها قلعة أيدلوجية شيوعية، لكن هذه التوقعات لم تكن في محلها، بل أثبتت الوقائع الاقتصادية والسياسية والعسكرية أن الصين هي قوة عظمى بكل المقاييس، قوة تنظر لها دول العالم باحترام نظراً لقدراتها الهائلة وبرنامجها الإصلاحي الكبير.

وبعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ استطاعت إسرائيل أن تقيم علاقات سياسية مع بكين تطورت إلى علاقات اقتصادية وعسكرية متشعبة على الرغم من تحفظ ومعارضة الولايات المتحدة في بعض الأحيان، ولكن الصين أبقت على توازنها مع العرب وحفظت علاقة يحكمها التاريخ والمواقف في قضاياهم المصيرية، وخير شريك اقتصادي وثقافي واجتماعي منذ القدم.

وفيما يتعلق بالامكانات الاقتصادية فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام ٢٠١٢ أكثر من ٢,٣٦٥ مليار دولار، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم أكثر

من ١,٥ تريليون، وبلغت نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي ٥٧,٥ في المائة، ونسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي، بلغت ٢٨,٢ في المائة. وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٥ -٢٠١٠ إلى نحو٤٣٨,٥ مليار دولار بنمو سنوي ٧٣,١ مليار دولار أي ما يعادل ٦ أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها ١٩٩٩ -٢٠٠٤ البالغة ٦٧,٢ مليار دولار بمعدل نمو سنوي ١١,٢ مليار دولار.

تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة ٢٠٠٥ -٢٠١٠ إلى نحو ١٣٨,١ مليار دولار بمتوسط سنوي ٢٣ مليار دولار أي ما يزيد على ٦ أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها ١٩٩٩ -٢٠٠٤ البالغة نحو ١٩,٤ مليار دولار بمتوسط سنوي ٣,٢٣ مليار دولار.

ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين لعام ٢٠١١ نحو٧,٥٣٨ مليار دولار أمريكي وقد بلغ٩,٤ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، وهو الترتيب الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية .بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ نحو ٥,٨٧٨ مليار دولار أمريكي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو ٢٩٩٩٢ يوان

صيني(يساوي ٤٧٨١ دولار أمريكي)، وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٩,٨ ٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧٨ -٢٠١٠).

بلغ حجم إجمالي الصادرات الصينية نحو ١,٩٠١ مليار دولار في عام ٢٠١١ و بلغت الواردات نحو ١,٧٤١ مليار دولار أي بلغ حجم التجارة الخارجية للصين في عام ٢٠١١ نحو ٣,٦٤٢ مليار دولار، وفائض في الميزان التجاري بنحو ١٦٠ مليار دولار وهو يعتبر مؤشر ايجابي للاقتصاد الصيني. في حين بلغ حجم التجارة الخارجية عام ٢٠١٠ نحو ٢,٩٧٣ مليار دولار، إي ١٥٨٠ مليار دولار حجم الصادرات و ١,٣٩٤ مليار دولار قيمة الواردات بفائض بلغ نحو ١٨٦ مليار دولار، ومن ثم نلاحظ أن الصين هي اكبر مصدر في العالم و ثاني مستورد عالميا .

ومن أهم السلع المصدرة من الصين إلى الدول العربية هي المنتجات الميكانيكية والكهربائية، الملابس والمنسوجات، منتجات آلية وفولاذية و الأجهزة المنزلية والالكترونيات الاستهلاكية. وأهم السلع المصدرة من الدول العربية إلى الصين هي النفط الخام، المنتجات البتروكيماوية، الأسمدة و المنتجات الزراعية.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لجمهورية الصين الشعبية تعتبر الأردن من أهم الدول المتلقية للاستثمارات الصينية

والتي تتركز في الأجهزة المنزلية، تليها تونس حيث المصابيح الموفرة للطاقة، وإنتاج الدراجات، مصر حيث منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري الواقعة في خليج السويس. أما بالنسبة لأهم الدول العربية المستثمرة في الصين فتأتي السعودية في مقدمة الدول العربية حيث البترول والنفط.

جدول رقم (٢)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (٢٠٠٦ -٢٠١١)

(بالمليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين	٧٢,٧١٥	٨٣,٥٢١	١٠٨,٣١٢	٩٥,٠٠٠	١١٤,٧٣٤	١٢٣,٩٨٥
الاستثمارات الصينية بالخارج	٢١,١٦٠	٢٢,٤٦٥	٥٢,١٥٠	٥٦,٥٣٠	٨٨,٨١١	٦٥,١١٧

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢

أن هذه الإمكانيات عندما تتكامل ، فأنها توفر مجالات وفرص واسعة للاستثمار والنمو والتنمية للمجموعتين، إضافة إلى الدول والتكتلات الأخرى التي ترتبط اقتصاديا بالصين والدول العربية.

ثانياً: التجارة والاستثمار:

شهدت سنوات التسعينات من القرن الماضي تزايدا في حجم العلاقات الاقتصادية بين الصين ومختلف الدول العربية، حيث زاد حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين أكثر من ٢٠ ضعفاً منذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني. ويوضح الجدول رقم(٣) حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٣)

حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين عام ٢٠٠٠

(مليون دولار)

الدولة	حجم التبادل التجاري	الصادرات	الواردات
عمان	٣٣٢١	٦٠	٣٢٦٢
السعودية	٣٠٩٨	١١٤٥	١٩٥٤
الإمارات	٢٤٩٥	٢٠٧٩	٤١٦
الكويت	٦١٦	٣١٧	٢٩٩
قطر	٤٧٢	٣١	٤٤١
البحرين	١٢١	٤٩	٧٢
العراق	٩٧٥	٣٢٧	٦٤٨
اليمن	٩١٢	١٧٦	٧٣٦
الأردن	٢٥٣	٢٠٢	٥١

سوريا	١٧٤	١٧٣	١
لبنان	١٦٩	١٦٩	٠,٤
فلسطين	٦,٨	٦	٨
مصر	٩٠٧	٨٠٥	١٠٢
السودان	٨٩٠	١٥٨	٧٣٢
المغرب	٣٣٦	٢٧٩	٥٨
الجزائر	١٩٩	١٧٣	٢٦
تونس	٩٩	٩٧	٢
ليبيا	٧٧	٥٢	٢٥
جيبوتي	٥٤	٥٤	
موريتانيا	٣٠	٢٥	٥
الصومال	١	١	
جزر القمر	٠,٣	٠,٣	
الإجمالي	١٥٢٠٦	٦٣٧٨	٨٩٢٩

المصدر: د. عبد الوهاب الساكت، السياسة الدولية يوليو٢٠٠١، ص ٢٠٠١.

ونتيجة لنمو المبادلات العربية الصينية فقد أولى بنك الاستيراد والتصدير الصيني اهتماما كبيرا لدعم المؤسسات الصينية وأعمالها مع المؤسسات العربية.

وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين الصين والدول العربية إلى ٢٢,٦٨ مليار دولار في٢٠٠٣ جدول رقم (٤)، مقابل ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٥، غير أن ذلك يمثل حوالي ٢٪ من

حجم التجارة الخارجية للصين عام ٢٠٠٣ والتي بلغت ٨٤٠ مليار دولار، و٥٪ من حجم التجارة الخارجية العربية والتي بلغت حوالي ٥٠٠ مليار دولار في نفس العام. كما تحتل الدول العربية المرتبة السابعة بالنسبة لتجارة الصين الخارجية، في حين يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة ومجموعة الآسيان الرابعة واليابان والولايات المتحدة الأولى والثانية.

جدول رقم (٤)

حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين عام ٢٠٠٣ (مليون دولار).

الدولة	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري
المغرب	٦٦	٣٠١	٣٦٧
لبنان	٧,٦	٥٣١	٥٣٨,٦
الإمارات	٧٧٣,٤	٥٠٣٧	٥٨١٠,٤
البحرين	١٣,٢	١٨١	١٩٤,٢
الأردن	٣٦,٢	٤٥٥	٤١٩,٢
اليمن	١٥٤٦	٣٥٣	١٨٩٩
الكويت	٥١٣,٣	٦٧٥	١١٨٨,٢
مصر	١٥٢,٣	٩٣٧	١٠٨٩,٣
تونس	١٧,٣	١٨٥	٢٠٢,٣
موريتانيا	٧,٧	٥٧	٦٤,٧

الجزائر	٨٩,٢	٥١٨	٦٠٧,٢
السودان	١٦١٦,٢	٣١٠	١٩٢٦,٢
ليبيا	٤٠,٩	١٧٥	٢١٥,٩
قطر	٢٩٣	٦٢	٣٥٥
عمان	١٤,٧	١٥٩	١٧٢,٧
سوريا	١٧,٧	٣٠١	٣١٨,٧
السعودية	٥١٧٢	٢١٤٧	٧٣١٩
الإجمالي	١٠,٣٧٦,٧	١٢,٣٨٤,٠	٢٢,٦٨٧,٦

المصدر: **http://www.trademap.net**

هذا وقد بلغت صادرات الصين للعالم ٤٣٨,٢ مليار دولار في ٢٠٠٣، وقد لوحظ تفاوت بين الدول العربية بالنسبة لحجم تجارة كل منها مع الصين، كما تتفاوت الدول العربية بالنسبة لميزان تجارتها مع الصين، فالبعض يحقق فائضا كمعظم دول الخليج العربي والبعض الأخر يحقق عجزاً كبيراً مثل مصر وسوريا ودول شمال إفريقيا برغم استعداد الصين لاستيراد منتجاتها.

والواقع أن حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية قد تطور وتنوع بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وبصفة خاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث بدأت الاستثمارات العربية تتجه إلى الصين كما تزايد عدد رجال الأعمال العرب الذين يتعاملون

معها، وقد تواكب هذا مع التزايد المستمر في اعتماد الصين على النفط العربي، وكذلك التعاون المتزايد في المجال العسكري بين الطرفين، أو تدريب فنيين عسكريين من الدول العربية في الصين أو المساعدة في إقامة مصانع معدات عسكرية في الدول العربية.

ولقد جاء الاتفاق على أنشاء مجلس الأعمال العربي الصيني من الدول العربية منذ العام ١٩٩٥ ليضع الإطار التنظيمي لتطوير هذه العلاقات، ويمكن القول أن هذا المجلس، من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدها، قد نجح في تقديم عدد من المقترحات لتيسير التبادل التجاري العربي الصيني ودفع التعاون الاقتصادي نحو آفاق جديدة.

كما أن الصين تخوض مباحثات مع مجلس التعاون الخليجي من اجل عقد اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة، وهذه الاتفاقية ستشمل تخفيضات في التعريفة الجمركية وتيسير تدفق السلع بين الجانبين وتسهيل الاستثمار المتبادل.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تستحوذ على ٥٧,٤٪ من احتياطي النفط في العالم و ٢٩,٤٪ من إنتاج النفط، ومن شأن هذه الاتفاقية أن تؤمن للصين احتياجاتها من الطاقة خاصة مع تزايد وارداتها من النفط الخام بسبب قوة الطلب المحلي الناشئ عن معدلات

النمو السريع. وحين تخرج هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ، ستكون الثانية التي تعقدها الصين مع تجمعات إقليمية بعد أن أقدمت الصين على اتفاق إطاري مع رابطة شرقي آسيا في عام ٢٠٠٤.

ترتبط الصين بعلاقات تعاون اقتصادية وتجارية متميزة مع الدول العربية هذا إلى جانب علاقات تاريخية طيبة، فقد شهد التعاون الاقتصادي بين جمهورية الصين والدول العربية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، فمنذ إقامة المنتدى عام ٢٠٠٤ تطور حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين من ٣٦,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٤ إلى ٢١٦,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، جدول رقم (٥)، محققة بذلك معدل زيادة بالنمو ، وهو معدل كبير بكل المقاييس وبذلك تحتل الدول العربية للعام الخامس على التوالي المركز الثامن على مستوى العالم كأكبر شريك تجاري للصين، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري عربي مع الصين، حيث بلغت قيمة التجارة بين السعودية والصين نحو٧٣,٤ مليار دولار، تلتها الإمارات بحجم تجارة بلغت ٤٠,٤ مليار دولار، تلتها عمُان بتجارة بلغت ١٨,٧ مليار دولار، ثم العراق بحجم ١٧,٥ مليار دولار، الكويت بحجم ١٢,٥ مليار دولار، وليبيا ب٨,٧ مليار دولار أمريكي، وبذلك تستحوذ الدول

الستة هذه على نحو أكثر من٧٨٪ من إجمالي تجارة الدول العربية مع الصين، جدول رقم (٦). أن زيادة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بعد تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني ، يعود لسببين، الأول هو تطور العلاقات الثنائية بين الدول العربية والصين ، والثاني يعود الى العمل الجماعي متعدد الأطراف العربي الصيني في إطار المنتدى.

جدول رقم (٥)

حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين (٢٠٠٥ -٢٠١٢)

(مليون دولار امريكي)

	حجم التبادل	الصادرات الى الدول العربية	الواردات من الدول العربية
٢٠٠٥	٥١,٣٤٥,١	٢٧,٧٣٠,٠	٢٣,٦١٥,١
٢٠٠٦	٦٦,١٦١,٣	٣٤,٣٦٨,٠	٣١,٧٩٣,٣
٢٠٠٧	٦١,٦٨٨,٠	٥٦,٠٥٥,٠	٥,٦٣٣,٠
٢٠٠٨	١٤١,٦٦٠,٠	٧٠,٢١٤,٠	٧١,٤٤٦,٠
٢٠٠٩	١١٥,٤٧٥,٠	٤٨,٠٧٠,٠	٦٧,٤٠٥,٠
٢٠١٠	١٤٦,٦٢٧,٠	٧٣,٢٠١,٠	٧٣,٤٢٦,٠
٢٠١١	١٩٥,٩٠٠,٠	٧٧,٩٠٠,٠	١١٨,٠٠٠,٠
٢٠١٢	٢١٦,٢٢٩	٨٠,٨٦٥	١٣٥,٣٦٤

المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (٦)

حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين (٢٠١١ -٢٠١٢)

	٢٠١١			٢٠١٢		مليون دولار
	صادرات	واردات	الاجمالي	صادرات	واردات	الاجمالي
الاردن	٢٥٧	٢،٥١٣	٢،٧٧٠	٢٩٧	٢،٩٥٩	٣،٢٥٦
سوريا	٢٦	٢،٤٢٠	٢،٤٤٦	١١	١،١٩٠	١،٢٠١
لبنان	٢٦	١،٤٥٨	١،٤٨٤	٢٠	١،٦٩٢	١،٧١٢
السعودية	٤٩،٤٦٨	١٤،٨٥٠	٦٤،٣١٨	٥٤،٩٥٠	١٨،٤٥٠	٧٣،٤٠٠
العراق	١٠،٤٤٤	٣،٨٢٥	١٤،٢٦٩	١٧،٥٦٩		١٧،٥٦٩
اليمن	٣،١٣٦	١،١٠٤	٤،٢٤٠	٣،٥٩٠	١،٩٥٠	٥،٥٤٠
الكويت	٩،١٧٥	٢،١٢٨	١١،٣٠٣	١٠،٤٦٠	٢،٠٩٠	١٢،٥٥٠
الامارات	٨،٣٠٦	٢٦،٨١٣	٣٥،١١٩	١٠،٨٥٠	٢٩،٥٧٠	٤٠،٤٢٠
قطر	٤،٦٩٤	١،١٩٩	٥،٨٩٣	٧،٢٤٠	١،٢٠٠	٨،٤٤٠
البحرين	٣٢٦	٨٨٠	١،٢٠٦	٣٥٠	١،٢٠٠	١،٥٥٠
عمان	١٤،٨٧٦	٩٩٨	١٥،٨٧٤	١٦،٩٧٤	١،٨١٢	١٨،٧٨٦
الجزائر	١،٩٦١	٤،٤٧٢	٦،٤٣٣	٢،٣١٤	٥،٤١٦	٧،٧٣٠
ليبيا	٢،٠٦٤	٧٢٠	٢،٧٨٤	٦،٣٩٠	٢،٣٨٠	٨،٧٧٠
السودان	٩،٥٤٢	١،٩٩٥	١١،٥٣٧	١،٥٥٥	٢،١٨٠	٣،٧٣٥
مصر	١،٥١٨	٧،٢٨٣	٨،٨٠١	١،٣٢٠	٨،٢٢٠	٩،٥٤٠
موريتانيا	١،٥١٠	٣٨٦	١،٨٩٦	١،٤٧١	٤٥٥	١،٩٢٦
الصومال	٦	٩١	٩٧	٣	١٠١	١٠٤
جزر القمر	٠	٨	٨			٠
المغرب	٤٧٧	٣،٠٤٣	٣،٥٢٠			٠
تونس	٢١٩	١،١١٣	١،٣٣٢			٠
جيبوتي	٠	٥٠٩	٥٠٩			٠
فلسطين	١	٤٨	٤٩			٠
الاجمالي	١١٨،٠٣٢	٧٧،٨٥٦	١٩٥،٨٨٨	١٣٥،٣٦٤	٨٠،٨٦٥	٢١٦،٢٢٩

المصدر: تم تجميع البيانات من قبل مؤسسة البحوث الصينية من مصادر رسمية مختلفة، بالاعتماد على بيانات مكتب الإحصاء الوطني الصيني.

وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات العربية في الصين فقد وصلت حتى عام ٢٠١١ نحو٢,٧١ مليار دولار أمريكي، كما بلغت حجم الاستثمارات الصينية في الدول العربية عام ٢٠١٠ نحو ٤,٢٢ مليار دولار، كما بلغت أرصدة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى سبع دول عربية هي السعودية ، مصر، تونس ، سوريا ، الأردن، ليبيا، فلسطين بنهاية عامي٢٠١١، ٢٠١٠ والبالغ إجمالها نحو ١٨٩ مليار دولار، وقد بلغت حصة الصين منها ٥٪ والبالغة ٩,٤٥ مليار دولار، في حين تعتبر الولايات المتحدة اكبر مستثمر أجنبي في الدول السبع بقيمة ٢٦,١مليار دولار ، وبنسبة ١٤٪ من الإجمالي، تلتها فرنسا في المرتبة الثانية بقيمة ١٩ مليار دولار وبحصة تبلغ ١٠٪ من الإجمالي، ثم ألمانيا في المرتبة الثالثة بقيمة ١٦,٦مليار دولار وبنسبة ٩٪، ثم المملكة المتحدة في المرتبة الربعة وبقيمة ١٤,٨ مليار دولار.

وبنسبة ٨٪ تلتها اليابان في المرتبة الخامسة بقيمة ١٤,٨ مليار دولار وبنسبة ٨٪، ثم الصين من المرتبة السادسة وبنسبة ٥٪ والبالغة ٩,٤٥ خلال الفترة أعلاه[٧].

---

[٧] مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بمساهمة رجال الأعمال، فقد خطى هذا التعاون خطوات ملحوظة لعل أبرزها تجلى في التعاون الاقتصادي والتجاري، فقد تكللت دورات رجال الأعمال: الأولى عام ٢٠٠٥ في الصين، والذي شارك فيه رجال أعمال عرب ومن الصين ومؤسسات عربية وصينية من بينها اتحاد الغرف التجارية العربية والجامعة العربية كما شاركت فيه ١٢٧ شركة صينية عملاقة في مختلف التخصصات.وقد عقد هذا المؤتمر لتدعيم الحاجة لمفهوم واضح لتبادل الخبرات والأدوار على المستوى العالمي بما في ذلك تنمية الاستثمارات المشتركة وتحقيق حد أدنى من الروابط الاقتصادية باستخدام مفاهيم الروابط الإنتاجية المختلفة الخلفية والأمامية، وبناء تلك الروابط يحتاج إلى دراسة واعية ومتأنية لبناء تجمعات اقتصادية تتكامل مع بعضها ويتخصص كل منها في أنتاج سلعة أو جزء منها لأسواق محددة قد تكون داخلية أو خارجية.

والثانية عام ٢٠٠٧ في عمان/ الأردن، والثالثة عام ٢٠٠٩ وصاحبتها الندوة الأولى للاستثمار في الصين، والرابعة عام ٢٠١٢ في الشارقة/ دولة الإمارات العربية المتحدة بالنجاح والاهتمام وبدعم كبير من مختلف الأوساط الصناعية والتجارية والزراعية في الدول العربية والصين، وتم توقيع عدد كبير من العقود والصفقات التجارية بين الطرفين.

تنعقد الدورة الخامسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والندوة الثالثة للاستثمار عام ٢٠١٣، كفرصة طيبة وسط أزمات مالية وسياسية عربية وعالمية، لم تنجح معظم اقتصادياتنا من درء آثارها السلبية، كما أن هذه الأزمات تفرض تحديات جديدة علينا ويستدعي اجتيازها تكاتفا وتنسيقا للجهود بين الدول العربية والصين لاحتواء تداعياتها السلبية وللخروج في أسرع وقت وبأقل الخسائر، ومن جانب أخر توفر فرص طيبة لوضع أساس التفاعل الصحيح بيننا.

وفيما يلي دورات رجال الأعمال وندوات الاستثمار التي عقدت بين الصين والدول العربية، والتي شارك فيها عدد من رجال الأعمال:

- شارك في الدورة الأولى التي عقدت في الصين عام ٢٠٠٥ أكثر من ١٠٠٠ مشارك من رجال الأعمال والمسؤولين من أكثر من ٥٠٠ مؤسسة ومنشاة عربية وصينية وتم التوقيع على عدد كبير من العقود والصفقات.
- كما شارك في الدورة الثانية التي عقدت في الأردن عام ٢٠٠٧ ونظمها اتحاد رجال الأعمال العرب وبمشاركة أكثر من ٨٠٠ رجل أعمال عربي صيني وتم توقيع عدد كبير من العقود

والصفقات، ومنها اتفاقية استثمار مشترك لإقامة مصنع سيارات في الأردن.

- شارك في الدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العربي الصيني وندوة الاستثمار الأولى في الصين عام ٢٠٠٩ أكثر من ٨٠٠ من رجال الأعمال وعدد كبير من المسؤولين الحكوميين وتم توقيع عدد كبير من العقود والصفقات في المؤتمر.
- شارك في الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الأعمال العربي الصيني وندوة الاستثمار الثالثة في دولة الأمارات العربية المتحدة مدينة الشارقة في عام ٢٠١١ أكثر من ٦٠٠ من رجال الأعمال وعدد كبير من المسؤولين.
- شارك في الدورة الخامسة لمؤتمر رجال الأعمال العربي الصيني وندوة الاستثمار الثالثة في مدينة تشنغ دو الصينية عام ٢٠١٣ أكثر من ٥٠٠ من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين.

ثالثاً: مستقبل الطلب على النفط:

تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي ٧٥ بالمائة من مدخراتها في اقتصادات الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، وهي اقتصادات تعاني اليوم عجزا هيكليا ومعدلات نمو منخفضة، إضافة إلى أن حصة هذه الاقتصادات من الناتج المحلي العالمي يتوقع أن تتراجع من ٤٨ إلى ٣٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

في المقابل يتوقع أن تنمو حصة الاقتصادات الآسيوية الناشئة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥ إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ أيضاً، لكن الاستثمارات الخليجية في هذه الاقتصادات لا تتعدى ١١ في المائة فقط، لذلك يمكن لزيادة هذه الحصة المستثمرة إلى ٢١ في المائة فقط أن تحقق لدول الخليج استثمارات جديدة بقيمة ٦٠٠ بليون دولار خلال العقد المقبل.

تتهيأ دول مجلس التعاون الخليجي لعام مقبل يتسم بالايجابية، مقارنة بدول أخرى، إذ يتوقع المحللون أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بنحو خمسة في المائة في عام ٢٠١٢، فيما تعاني الاقتصادات المتقدمة في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة ركودا يشكل تهديدا حقيقا لاقتصاداتها. وتدعم هذه التوقعات لمعدل النمو في مجلس التعاون الخليجي

عوامل عديدة، أولها أن الصادرات المحرك الأساسي للنمو في المنطقة، وثانيها أن غالبية هذه الصادرات هي صادرات نفطية، وثالثهما أن سعر النفط يرجح أن يظل مرتفعا خلال الأشهر المقبلة.

والسؤال الذي يطرح ذاته هو: كيف يمكن لسعر النفط أن يظل مرتفعا بينما تشهد اكبر ثلاث اقتصادات تباطؤا؟ والإجابة هي آسيا وفي مقدمتها الصين فمنذ عام ٢٠٠٠ نمت حصة دول آسيا باستثناء اليابان، من صادرات الخليج من ٢٤ إلى ٣٩ بالمائة، بينما انخفضت حصة الدول المتقدمة من ٤١الى ٣١ بالمائة.

وتبين حصة دول أسيا والاقتصادات المتقدمة والدول الأخرى من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، أولا، الزيادة التدريجية في حجم التبادل بين دول آسيا والدول الخليجية، فيما فقدت غالبية الدول المتقدمة نسبة من حصتها خلال السنين العشر الماضية. وضاعفت الدول المتقدمة وارداتها من النفط والغاز الطبيعي من دول الخليج٢,٨ ضعف منذ عام ٢٠٠٠، بينما ضاعفتها دول آسيا باستثناء اليابان ٦,١ ضعف خلال الفترة ذاتها، إذ زادت الهند والصين وارداتهما النفطية ٢٠ ضعفا، ويتبين إن الطلب على النفط يمكن اعتباره من أهم المؤشرات القائدة للنمو.

تعتبر السلع قابلة للتبادل بين المستهلكين، وعادة ما يكون العرض ثابتا نسبيا في الأجل القريب، وتعتمد الأسعار على وضع العرض والطلب، وفي السنوات الأخيرة، كانت حاجة الصين والهند الملحة إلى الطاقة، احد أهم أسباب ارتفاع أسعار السلع في العالم، ما دفع نمو إيرادات الصادرات النفطية الخليجية في صورة مستمرة. وتعزى زيادة الطلب القوية على الطاقة في دول آسيا إلى توقعات ايجابية بنمو الناتج المحلي الإجمالي لها بنسبة ٧,٥ في المائة عام ٢٠١٢.

وأظهرت الأحداث الاقتصادية خلال ٢٠١٢ أن الاقتصادات والأسواق العالمية مرتبطة بعضها ببعض، كما كانت مثالا على أن الاقتصاد العالمي وأسواق المال تتبادل التأثيرات، وتكون النتيجة عائدات سلبية في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الآسيوية على حد سواء، ولكن الأساسيات الاقتصادية تختلف جذريا بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة.

أولى: هذه الأساسيات هي أن الدول المتقدمة تعاني اليوم مشكلة في تركيبتها السكانية، فغالبية سكانها من كبار السن، بينما تتمتع غالبية دول آسيا التي تمثل ٦٠ في المائة من سكان العالم، بتركيبة سكانية شابه ونسب تحضر متنامية.

ثانياً: أصبحت معدلات الاستهلاك في الدول المتقدمة محدودة بسبب المستويات العالية للديون الخاصة، بينما يستمر معدل الاستهلاك في آسيا في النمو، وسيستمر على هذا النهج طالما استمرت دول آسيا بتطبيق نظام الضمان الاجتماعي الذي يقلل من تراكم الأموال الاحتياطية. وهذا يظهر الاعتماد المتبادل بين الصين والدول العربية في مجال النفط والغاز إذ يعتبر الطلب الصيني على النفط من الدول العربية، محرك أساسي للتنمية في الصين، في مقابل سعر مرتفع للنفط في الدول العربية المصدرة للنفط. على الرغم من تباطؤ اكبر ثلاث اقتصادات في العالم، الاتحاد الأوروبي، اليابان والولايات المتحدة. يأتي ذلك في الوقت الذي تعد فيه السعودية الدولة الأولى في أنتاج البترول، بينما تعد الصين ثاني اكبر دولة في العالم من ناحية الطلب على الطاقة، وما زالت السعودية تلعب دوراً استراتيجياً في حفظ التوازن لأسواق النفط العالمية، وهو الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على تكرير البترول، في ظل استفادتها من التجارب العالمية وبشكل خاص، التجربة الصينية.

رابعاً: الدول العربية والصين في تقرير التنافسية العالمية[٨] :

تكمن أهمية تقرير التنافسية الذي يصدر سنويا منذ عام ١٩٧٩ ، في عدد من العناصر أهمها ، تطوره خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية لتنافسية الدول ، إضافة إلى كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في جميع الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات ، علاوة على انه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني ، والاهم انه يحفز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة.

ويشمل مؤشر التنافسية لهذا العام ٢٠١١ -٢٠١٢ ، ١٤٢ دولة منها ١٥ دولة عربية ، مقابل ١٣٩ دولة منها ١٥ دولة عربية للعام ٢٠١٠ -٢٠١١. ويتكون مؤشر التنافسية العالمية من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية ، مؤشر

---

[٨] تقرير التنافسية العالمية ، منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠١١ -٢٠١٢.

المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتطور. وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من ١٢ مكونا أساسياً تضم ١١١ مكونا فرعيا تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية.

وفقا للمؤشر، فان الاقتصاد الذي يمر بالمرحلة الأولى من التنمية ، يعتمد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهله ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة. وخلال هذه المرحلة تعتمد الشركات على التنافسية السعرية وبيع السلع الأولية وتتسم مستويات إنتاجيتها بالانخفاض، وهو ما يعكسه تراجع مستويات الأجور. وفي سبيل قياس التنافسية في هذه المرحلة ، يتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية (المؤسسات ، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي ، الصحة والتعليم الأساسي). وتشمل تلك المرحلة عددا من الدول النامية منها موريتانيا واليمن من الدول العربية. ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلة الأولى والثانية، وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية، وهي الجزائر، مصر، الكويت، قطر، السعودية، سوريا. وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية، انتقلت الاقتصادات إلى مرحلة التنمية الثانية، وخلالها تبدأ الاقتصادات في تطوير عمليات

الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية .

وفي المرحلة الثانية تعتمد التنافسية العالمية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة وهي (التدريب والتعليم العالي ، كفاءة سوقي السلع والعمل ، تطور أسوق المال ، الجاهزية التكنولوجيا ، حجم السوق المحلي أو الخارجي) ، وتشمل تلك المرحلة دولا في مرحلة تعزيز فاعليتها الاقتصادية ، وهي الأردن ، المغرب ، تونس ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثانية والثالثة وتشمل لبنان وسلطنة عمان.

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية ، وفقا لتصنيف مؤشر الابتكار والتطور وهو(مدى تطور بيئة الأعمال ، الابتكار) ، ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشة مرتفعه ، وفي هذه المرحلة تصبح الشركات بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بمجال البحوث والتطوير ، قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة من خلال عمليات إنتاج معقدة ثم تصميمها وفقا لنتائج تعتمد مستويات متقدمه من العلم والتقنية وتشمل تلك المرحلة البحرين والإمارات العربية المتحدة.

يرتكز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول حسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة، حيث إن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية وهي المرحلة الأولى من التنمية ، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفاعلية وهي المرحلة الثانية من التنمية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار وهي المرحلة الثالثة من التنمية.

وقد سلط تقرير التنافسية العالمي الضوء على العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية في العالم العربي، إذ حافظت دول الخليج العربي على مكانتها بين الاقتصادات الأربعين الأكثر تنافسية في العالم، فتمسكت قطر برتبتها ١٤ والسعودية ١٧ ، وتبعتها الإمارات ٢٧ ، وعمان ٣٢، والكويت ٣٤ ثم البحرين ٣٧. وتصدرت سويسرا الترتيب العام للسنة الثانية على التوالي ، تلتها سنغافورة في ألمرتبه ٢ ، السويد٣ ، فنلندا٤ ، امريكا٥ ، المانيا٦ ، هولندا٧، الدنمارك ٨ ، اليابان ٩ ، بريطانيا ١٠ ،إسرائيل ٢٢ ، الصين ٢٦ ، اسبانيا ٣٦، البرازيل ٥٣ ، الهند ٥٦ ، تركيا ٥٩ ، إيران ٦٢ ، روسيا ٦٦ ، اليونان ٩٠ ، والجدير بالملاحظة أن الإمارات وعمان، الكويت والبحرين، تأتي مباشرة بعد الصين في

تقرير التنافسية العالمية، في حين تتقدم قطر ، والسعودية على الصين في الترتيب.

وقد احتلت تونس المرتبة ٤٠ متراجعة ثمان مراتب ،ومصر أيضا تراجعت ثلاث عشر مرتبه إلى ٩٤، وهي تعكس حالة عدم الاستقرار في بيئة الأعمال خلال مرحلة التغير السياسي، إضافة إلى التحديات الكبيرة الأخرى التي تواجها كل من تونس ومصر إذ تعاني هذه الدول من تدهور البيئة الاقتصادية الكلية حيث يشكل عجز الميزان التجاري والديون العامة الداخلية والخارجية والبطالة والفقر والأمية نقطة قصور في الأداء الاقتصادي لهذه الدول، وهذه العوامل مجتمعه كانت السبب الرئيسي للتغير في كل من مصر وتونس، بجانب ضعف أداء المؤسسات والمحاباة، وعدم الاستقرار الأمني، كما تراجع مستوى التعليم الأساسي والصحة، كما إن بيئة التشغيل تحتاج إلى سوق العمل الكفء لاستيعاب العاملين من الشباب وغيرهم .

كما إن ارتفاع الرسوم الجمركية تعد أهم التحديات التي تواجها وبالتالي لا تستطيع رفع حصتها التصديرية في الأسواق العالمية. وهذا المعدل للتعريفة الجمركية بحاجة لتخفيض ومراجعة. وتشكل المؤسسات نقطة الضعف، وتحتاج إلى مزيد من

الإصلاحات في مجالات محاربة الفساد الإداري وتقليص المتطلبات الإدارية لانجاز الأعمال التجارية والشخصية، بالإضافة إلى احترام القانون، كما تعاني هذه الدول، من العديد من المشكلات في ميدان العلم والثقافة والابتكار، ابتداء من تواضع الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي، وكذلك انخفاض عدد الباحثين وتواضع عدد براءات الاختراع مقارنه بالدول المتقدمة، وأخيراً تواضع الإنتاج العلمي والمعرفي. إن تحسين مستوى جاذبية الاقتصادات العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، لا يتحقق إلا من خلال تهيئة بيئة أعمال موائمة تتميز بالاستقرار والشفافية، وإيجاد مؤسسات فاعلة بالإضافة، إلى بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير طارد للقطاع الخاص ومكمل لنشاطه، ولا يعوق تفعيل المنافسة المحلية، بالإضافة إلى تدني تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال.

وقد احتلت الأردن المرتبة ٦١، والمغرب ٧٣، والجزائر٨٧، ولبنان ٨٩، وسوريا ٩٨، موريتانيا ١٣٧، واليمن ١٣٨، مسجلة تراجعا عن مواقعها في التقرير ٢٠١٠ -٢٠١١، للأسباب نفسها التي ذكرتها سابقا لكل من تونس ومصر. ومن الجدير بالذكر لم يظهر كل من العراق ، ليبيا، السودان، الصومال، جيبوتي وجزر

القمر في تقرير التنافسية العالمية ، إما لعدم توفر المعلومات المطلوبة أو لعدم تقديم هذه المعلومات ، ومن الأهمية بمكان دخول هذه الدول تقرير

التنافسية لكونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في هذه الدول لتحديد أولويات الإصلاح الاقتصادي والسياسي ، علاوة على انه إطار عام للحوار بين الحكومة ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني ، بجانب كونه يسلط الضوء على الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة للشعوب العربية.

وفي ضوء ما تقدم ، فانه على الدول العربية والصين مواصلة الإصلاحات ولاسيما في القطاع المالي بما يعزز الثقة في المؤسسات المالية لمواجهة الأزمة المالية العالمية التي مازالت قائمة ، والدعوة لمواصلة الدول العربية والصين الإصلاحات في مجالات عدة أهمها التعليم بمراحله المختلفة مع التركيز على التعليم الثانوي والعالي بما يعزز عوامل الابتكار والتقدم العلمي والتقني في ظل تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي في عدد من دول المنطقة ، والعمل على رفع مستوى البنية الأساسية وتحديث آليات تسويق المنتجات المحلية ، وتشجيع الصادرات ، ومواجهة تحديات سوق العمل وخصوصا عدم مرونة التشريعات ونظم

التوظيف وتراجع مستويات الإنتاجية والأجور. إما على المستوى القومي فان التكامل الاقتصادي العربي بكل مكوناته السوق العربية المشتركة، الربط الكهربائي ، الربط البري، الربط ألسككي، ربط شبكات الانترنت، المشروعات العربية المشتركة، بجانب تنفيذ استراتيجيات العمل العربي المشترك في التربية والتعليم ، الصحة ، التشغيل ، فهي كفيلة في تحسين الأداء الاقتصادي لجميع الدول العربية بشكل أو بأخر. وفي ختام هذا المبحث ، دعوة جميع الدول العربية والصين الى التعامل مع نتائج تقرير التنافسية العالمي بشكل عملي من خلال دراستها وتقديم التوصيات بشأنها بل والتركيز على مواطن الضعف في الأداء وكيفية إصلاحه.